

بسم الله الرحمن الرحيم

## بيان

لندن: 25 نيسان 2011

نحن المحامين العرب المتضامنين مع الحراك السلمي من أجل التغيير الديمقراطي و بناء سوريا دولة مدنية دستورية ديمقراطية لجميع أبنائها نناشد الضمير العربي بالوقوف إلى جانب الشعب السوري و نعبر عن دعمنا لثورات الحرية في أرجاء العالم العربي و نترحم على أرواح كل الشهداء و نتطلع لأن تكون هذه الثورات وسيلة لتحقيق الحرية والقضاء على الإستبداد و مقدمة لاستعادة هذه الأمة مكانتها التي تليق بها في التاريخ و بين أمم العالم:

1. نعبر عن استيائنا من التعقيم الإعلامي و الدبلوماسي الذي تتعرض له حركة التغيير في سوريا و نعبر عن دعمنا لها و مباركتنا لما يقوم به هذا الشعب البطل من تحركات عارمة و بطولية لأجل التحرر من ربقة الإستبداد و الإخضاع الذي فرض عليه تحت شعارات متعددة و لما يقارب الخمسة عقود.
2. ندعو الشعب السوري إلى الإستمرار و المطالبة بالتغيير السلمي الذي يحفظ وحدة الوطن و حرّيته و كرامته.
3. ندين المناورات التي عمد إلى اعتمادها نظام القمع في سوريا من تصوير المشهد على أنه تمرد على الشرعية و وصف الإحتجاجات الشعبية على أنها أعمال منسوبة إلى عصابات مسلحة تارة و الى حركات إسلامية أو سلفية تارة أخرى ثم الحديث عن جهات خارجية وهي سيناريوهات في الحقيقة لا أصل لها بل تعكس حجم ارتباك القائمين على الحكم.
4. نطالب الوطنيين و الشرفاء من المسؤولين و المتواجدين في الصفوف الأولى من النظام بالخصوص لمراجعة مواقفهم, فالوطن بحاجة لهم و لخبراتهم, و ندعوهم لأن يكونوا في صف الشعب في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ البلاد و لا يكونوا شهود زور و شركاء في الجرائم ضد مواطنيهم.
5. نطالب العرب و المجتمع الدولي و كل الاحرار في العالم لأن يتدخلوا لإجل إيقاف حمام الدم و الإعدامات في الشوارع و وضع حد للتصفيات الجسدية التي يتعرض لها المتظاهرون العزل. لقد انكشفت الطبيعة الدموية لهذا النظام من خلال إطلاق النار على المتظاهرين مباشرة في الرأس و الصدر و اتضح للجميع المدى الذي يمكن ان

# محامون لأجل دعم ثورة الشعب السوري

## LAWYERS IN SUPPORT FOR THE SYRIAN REVOLUTION

يصل اليه في مواجهة التغيير عبر محاصرة مدن بأكملها بالدبابات وكذلك عبر إطلاق يد الميليشيات وما يعرف بالشبيحة لترويع الناس.

6. ندعو علماء سوريا و مثقفها لأن يغادروا مواقع الصمت وأن يعبروا عن مواقفهم بوضوح وبصوت عال لمساندة تحركات الجماهير السورية في المطالبة في الحرية و التغيير.

7. نضع كل إمكانياتنا الإنسانية و القانونية على ذمة بناء سوريا بحسب ما يرتئيه أبناؤها وندعو الى قيام هيئة اعلامية وقانونية للمساندة و كشف الجرائم والتجاوزات.

كما نطالب بالآتي:

1. الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين- سجناء الرأي و الضمير.
2. إلغاء المرسوم التشريعي رقم 14 تاريخ 15/01/1969 (الحصانة الأمنية).
3. إلغاء المرسوم التشريعي رقم 69 تاريخ 30/09/2008 و المتعلق بمدد الحصانة الأمنية لتشمل الأفرع الأمنية الأخرى.
4. إلغاء القانون 49 لعام 1980 المتعلق بإخوان المسلمين.
5. إلغاء المادة الثامنة من الدستور و المتعلقة بحكم الحزب الواحد.
6. السماح بعودة المبعدين السياسيين.
7. استقلالية و حيادية القضاء و جعله اليد العليا فوق أية سلطة و إبعاد القضاء عن الحالة السياسية و اعتبار السلطة القضائية المستقلة هي الفيصل في كل المنازعات.
8. إحالة و محاسبة المسؤولين عن إطلاق النار على المدنيين والمسؤولين عن انتهاك الحرمة الجسدية للمواطنين.
9. أن تكون سوريا دولة قانون و مؤسسات بعيدا عن أية مرجعيات شخصية أو حزبية و أن يحترم النظام السوري كل المواثيق الدولية التي تكفل حرية التعبير و التظاهر و الإنتخاب النزيه لاختيار ممثليه و غيرها من الحقوق التي يكفلها القانون الدولي.

الناطق الرسمي لتجمع المحامين:

الأستاذ: صلاح الوسلاطي

هاتف: 00447838617946

بريد إلكتروني: [oueslatisalah@hotmail.com](mailto:oueslatisalah@hotmail.com)